



جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

مشروع الرقم القومي للمنشآت الاقتصادية 2007 - مستمر

ملخص وثيقة المشروع
اكتوبر 2016

برنامج استكمال وربط قواعد البيانات القومية



مهمة المشروع:

بناء قاعدة بيانات مركزية موحدة بوزارة التجارة والصناعة لجميع سجلات المنشآت الاقتصادية (تجارية ، صناعية، مصدرين ومستوردين) وربط جميع الجهات المصدرة لهذه السجلات بمركز المعلومات الرئيسي للتسجيل مع مطابقة بيانات السجلات مع الأرقام الضريبية وإنشاء رقم قومي لكل منشأة اقتصادية بما يتيح ربط وتكامل قاعدة بيانات التسجيل مع قواعد البيانات القومية الأخرى مثل الضرائب والتأمينات والشهر العقاري والأحوال المدنية و يحقق تيسير إجراءات التعامل مع المواطنين والمستثمرين

أهداف المشروع:

- دفع عجلة النشاط الاقتصادي.
- التطوير الشامل للعمل بالجهات القائمة بالتسجيل.
- تبسيط الإجراءات على المواطنين والمستثمرين.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد لخدمة المستثمرين.
- تحقيق الربط والتكامل بين قواعد البيانات القومية والاقتصادية وتفاذي ازدواجية البيانات.
- توفير البيانات الدقيقة و السريعة لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي.

الفئات المستهدفة:

- المصدرين
- المستوردين
- المستثمرين

المخرجات:

- نظام مركزي لتسجيل المنشآت الاقتصادية من خلال دورة عمل واحدة مع إتاحة خدمات التسجيل عن بعد(عن طريق شبكة الإنترنت- أو عبر منافذ موحدة)
- قاعدة بيانات موحدة مركزية للمنشآت الاقتصادية
- نظام ترقيم موحد قومي للمنشآت الاقتصادية يتم التعامل به مع جميع الجهات
- الربط والتكامل لقاعدة بيانات التسجيل الموحدة مع قواعد بيانات باقي الجهات الحكومية الرئيسية :
 - مصلحة الضرائب
 - هيئة التأمينات
 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
 - المحاكم
 - الأحوال المدنية
 - الغرف التجارية

النتائج المتوقعة:

- إتاحة الحصول على خدمات التسجيل التجارى والصناعى والمصدرين والمستوردين عن بعد وعبر شبكة الإنترنت أو عن طريق منفذ موحد فى حالة اشتراط القواعد لحضور مندوب المنشأة الإقتصادية.
- إختصار زمن أداء خدمات التسجيل إلى أقل زمن ممكن (فورى كلما أمكن ذلك).
- توفير البيانات الفورية الدقيقة عن الأنشطة الأقتصادية المسجلة للجهات الرسمية ومتخذى القرار

الجهات المشاركة

- وزارة التجارة والصناعة

إتساق أهداف المشروع بالخطة الإستراتيجية لمصر 2030

يتسق المشروع مع المحور الاول (التنمية الاقتصادية) و المحورالرابع (الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية) لاستراتيجية مصر 2030 إتساقاً قوياً نظراً لأن مهمة المشروع تركزعلي تحقيق رؤية الوصول الي جهاز إداري حكومي كفاء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابية، يقدم خدمات ذات جودة عالية، ويخضع للمسائلة، يعلي من رضاء المواطن، ويساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة ورفع شأن الأمة المصرية